جـــامعة آل البـــيت

كليـة الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن

The impact of pharmaceutical industry exports on improving the trade balance in the Jordan

إعداد الطالب

غزوان شاكر اسماعيل الجبوري

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني

2018م - 1439هـ

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

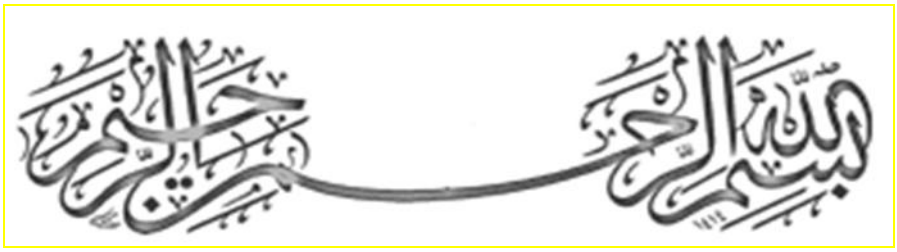

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(البقرة: الآية 32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويـض

أنـا الطالـب: غـزوان شـاكر الجبـوري، أفوض جامعـة آل البيـت بتزويـد نسـخ رسـالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: غزوان شاكر الجبوري

التوقيـع:

التاريـخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

إنا الطالب: غزوان شاكر الجبوري الرقم الجامعي:

الكلية :الاقتصاد والعلوم الادارية التخصص: اقتصاد وتعاون دولي

أعلن بأنّني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن

The impact of pharmaceutical industry exports on improving the trade balance in the Jordan

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلميّة، كما أنّني أعلن أنّ رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنّني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن

The impact of pharmaceutical industry exports on improving the trade balance in the Jordan

وأجيزت بتاريخ 14 / 2 /2018م

إعداد

غزوان شاكر الجبوري

بإشراف

د. تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور تركي مجحم الفواز	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الاستاذ الدكتور حسين الزيود	(عضواً)	.....
الاستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة	(عضواً)	.....
الدكتور علي جدوع الشرفات	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء..

الى ...

من افتقد صلابته و مرونته في مواجه الصعاب المضيء الذي لم تمهله الدنيا ضواء يقود لدربي

(والدي رحمه الله)

الى ...

من تحت اقدامها بسطت لحنانها و عطائها سجادة الجنة

(امي الحبيبة)

الى ...

سلسة الصدق و المحبة التي ما انقطعت قلادتها من جبر حياتي طيل مكوثي على كرسي اقراء في ذهابي و ايابي في حضن الوطن وخراج اسواره

(اصدقائي)

الى ...

رسل العلم و المعرفة و الثقافة الذين نقف لهم تبجيلا و احتراما مقدرين لدورهم العلمي و رسالتهم النبيلة

(دكاترتي و اساتذتي)

اهدي اليكم جميعا شلال النور الذي قادني الى منابر العلا لأرى الحياة بعين العلم سماء احتوت كياني

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـــكر والتقديـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد:

لا يسعني وأنًا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع الا أنً أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الإنسان الذي أعطى ولا يزال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكره وتجربته لطالبي العلم، والإنسان الذي كانً العون والملاذ منذ اللحظة الأولى أستاذي الفاضل الدكتور **تركي مجحم الفواز** ...

له الشكر كل الشكر في إشرافه على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وإرشادات كانت العون والسند في إنجاز هذا العمل.

كل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمَانَة العلمية بصدق وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم الاقتصاد والتعاون الدولي، كما وأتقدم بالشكر إلى حضرة الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة وخالص الدعاء لله عز وجل أنً يبارك لهم سعيهم ويُعظم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتقيميها.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعد أو سأهم في توجيهي التوجيه الصحيح ورعايتي الرعاية الأخوية الصادقة، وإلى كل من بادر في تقديم المعلومات، المراجع العلمية في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	ب
التفويض	ج
قرار الالتزام	د
قرار أعضاء لجنة المناقشة	هـ
الإهداء	و
الشكر والتقدير	ز
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ي
ملخص الدراسة باللغة العربية	ك
الفصل الأول: الإطار العام	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
فرضيات الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
التعريفات الإجرائية	5
الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: صادرات الصناعات الدوائية	6
المبحث الثاني: الميزان التجاري	14
الدراسات السابقة	26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات العربية	26
الدراسات الأجنبية	31
مميزات الدراسة	34
الفصل الثالث: المنهجية الدراسة	
منهجية الدراسة	35
مصادر جمع البيانات	35
الاختبارات المستخدمة	35
الفصل الرابع: عرض النتائج واختبار الفرضيات	
اختبار الفرضيات	41
النتائج	42
التوصيات	43
قائمة المراجع	44
الملخص باللغة الأجنبية	48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الصادرات الاجمالية بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1994-2016)	22
2	الواردات الاجمالية بالألف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015)	23
3	العجز في الميزان التجاري الاردني بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015)	24
4	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	39
5	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	39
6	نتائج اختبار تجانس التباين	40
7	نتائج الانحدار	41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن

إعداد الطالب

غزوان شاكر الجبوري

إشراف

الدكتور تركي الفواز

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي البسيط وبيانات السلاسل الزمنية للفترة (1990-2016)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية لصادرات الصناعات الدوائية في الميزان التجاري مما يعني وجود اثر ايجابي على تحسين الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: صادرات، الصناعات الدوائية، الميزان التجاري، الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام

المقدمة:

تحتل الصناعات الدوائية مكانة بارزة كجزء من الصناعات ككل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم النامي،حيث انها تزيد من حجم صادرات البلدان النامية، فإلى جانب كون التصنيع ناتجاً طبيعياً وتلقائياً للتطور الاقتصادي ونمو الدخل والإنفاق، فإنه في الوقت ذاته أحد عناصر التنمية ومقومات النمو الاقتصادي، وتساهم الصناعات الدوائية في خلق وتوفير فرص العمل والتوظيف للطاقات العاملة الوفيرة في معظم البلدان النامية، وبالتالي فإن التصنيع كفيل بامتصاص فائض العمل في اقتصاديات تلك الدول، كما يلبي الإنتاج الصناعي الاحتياجات المحلية للسلع والمنتجات والسلع الوسيطة والرأسمالية.

تواجه الشركات الصناعية التشغيلية والصناعات الدوائية في العصر الحديث ضغوطاً وتحديات تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحيتها، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، وظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، مما ترتب عليه إصدار معايير محاسبية تحتوي على الكثير من التفصيلات والتفسيرات حتى يمكن المحاسبة عن هذه المعاملات، ويعد قرار الإعلان عن الأرباح المحاسبية وتوزيعاتها النقدية من القرارات الحيوية والهامة التي تتخذها الإدارة المالية في الشركات الصناعية التشغيلية، وذلك لما له من أثر غير مباشر على كل من المقرضين والمجهزين والموردين والموظفين والمجتمع المحلي وأثر مباشر على المستثمرين الحاليين والمحتملين، وذلك لكون الهدف الأساسي لأي مستثمر هو تحقيق الربح وتعظيم الثروة ولعل عامل الربح من العوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المهمة التي تحظى باهتمام المالكين والمستثمرين والمقرضين وذلك لما له من دور على مدى فاعلية أداء الشركة.

مما لا شك فيه أن إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة بقطاع الصناعات الدوائية هدفها امتلاك الصدارة والريادة من خلال تسويق منتجاتها وتحقيق نسبة مرتفعة من الأرباح من خلال تخفيض التكاليف لمنتجاتها مع المحافظة على جودة السلعة وهذا المطلب ربما يتحقق من خلال البحث والتطوير، وعادة ما يؤدي تحقيق الشركة لأرباح معقولة إلى المحافظة على نمو الشركة واستمرارها وزيادة حجم مبيعاتها.

لقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية الى ان النمو السريع للصادرات يجعل من النمو الاقتصادي ، واثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات انها تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو اسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات او السياسات الاخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح اثر صادرات قطاع الصناعات الدوائية على الاقتصاد الاردني بشكل عام وعلى الميزان التجاري بشكل خاص وتعد الصناعة سبيل البلدان المختلفة للتقدم الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية والمعيشة وتتزايد أهمية قطاع الصناعة في الاردن نظراً لتفاقم مشكلة البطالة والحاجة الماسة لتوفير فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الداخلين لسوق العمل سنوياً نتيجة النمو السكاني،

يواجه الأردن تحدياتٍ كبيرةً تتمثل في ضعف الاقتصاد الوطني عامّة، وتشوه بنيته الهيكلية، بسبب تزايد نمو قطاع الخدمات، مثل التجارة والإنشاءات، على حساب القطاعات الإنتاجيّة كالقطاع الصناعي، مما أدى الى زيادة الاعتماد على الدول الأخرى في تأمين الاحتياجات الأساسيّة والمواد الغذائية، ويُعتبر الاقتصاد الأردني مثالاً واضحاً لاقتصادٍ صغير الحجم ومنفتح، وتغلب عليه سمتان أساسيتان وهما: شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد لذلك تركزت الجهود التنموية في استغلال القدر الأكبر من الموارد الشحيحة والاهتمام بتنمية القوى البشريّة، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في معرفة أثر صادرات الصناعات على الميزان التجاري في الاردن، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الآتي: هل هناك أثر ذو دلالة للصادرات الصناعية الدوائية على ميزان التجاري الاردني؟

فرضية الدراسة: هناك أثر ذو دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للصادرات الصناعية الدوائية على الميزان التجاري الاردني يتمثل في تحسين هذا الميزان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية هذه الدراسة بانها تحاول بيان الاثر الذي تحدثه صادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري وتحتل الصناعة الدوائية مكانة هامة في الاقتصاد القومي نظراً للدور الهام الذي تؤديه في توليد الناتج والدخل وخلق فرص عمل ودفع عجلة النمو والتنمية في المجتمع، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لاهتمامها بقطاع الصناعة الذي يعد قطاعاً اقتصادياً هاماً، والتركيز على استخدام أثر صادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجارية كطريقة إحصائية ومالية لدراسة، وأنها توصلت إلى وضع العديد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساعد صناعة القرار والمهتمين بقضايا الصناعة من أجل النهوض بالصناعة الدواء وتطويرها.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بتحديد أثر صادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري ولتحقيق هذا الهدف حاولت الدراسة تحقيق الاهداف الثانوية التالية:

1- استخلاص واقع الصادرات للصناعات الدوائية .

2- تحليل العلاقة بين الميزان التجارية كمتغير تابع صادرات الصناعات الدوائية كمتغير مستقل وذلك باستخدام نموذج الانحدار.

3- بيان اهم العوامل المؤثرة في صناعة الصادرات الدوائية على الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطور الصناعة الدوائية، ومواجهة التحديات والمشاكل والمعوقات التي تثقل كاهل هذه الصناعة.

التعريفات الإجرائية:

صادرات الصناعات الدوائية: السلع والخدمات الدوائية التي توجهها الدولة الى الاسواق الخارجية.

الشركات الصناعية: هي مجموعة من التجمعات التي يحكمها نظام خاص بها وهي اختصار لجهود وأموال تهدف لتحقيق مشروع واحد وهي تحتوي على عدد من الشركاء.

الميزان التجاري: بأنه الفرق بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (Sarkar,2017)، كما يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الصادرات الصناعية

أظهرت تجارب البلدان النامية التي اعتمدت سياسات لتشجيع الصادرات بوصفها استراتيجية للنمو الاقتصادي أن تنمية الصادرات توفر وسائل للنمو الاقتصادي أسرع مما هي عليه في إطار سياسات الاستعاضة عن الواردات أو غيرها من السياسات(قريبي، 2016). ويهتم الاقتصاديون بصورة متزايدة بسياسة ترويج الصادرات وركزوا جهودهم على البحث وتحليل علاقة الارتباط بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وشرح أسباب هذه الظاهرة. وأجريت عدة دراسات تجريبية لدراسة أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصادات البلدان النامية في جوانب كثيرة. ولذلك، من المتوقع أن يكون للتصدير أثر مباشر على عملية النمو. وبالنسبة للنمو الاقتصادي، تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة النمو الاقتصادي (عبدوس، 2011).

خصائص الصادرات الأردنية

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الصادرات الأردنية التي تعكس بوضوح مستوى أداء هذه الصادرات، ومن هذا الخصائص والتحديات (التل، 2002):

- الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات الأردنية مقارنة بالمعدلات العالمية.

- وجود نقص في نسبة الصادرات من البضائع إذ ما قورنت بنسبة الصادرات من الخدمات تبعاً للمعايير الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– سجلت معدلات النمو المنخفضة للصادرات الأردنية، خاصة في السنوات الأخيرة، معدلات نمو سلبية جدا. وفي الوقت نفسه، سجلت أغلبية العالم معدلات نمو مرتفعة في مجال تنمية الصادرات.

– التذبذب بين صعود وهبوط قيمة الصادرات الأردنية التي تتزايد في عدد من السنوات ثم تراجعها في السنوات الأخرى. يتطلب الاقتصاد الأردني زيادة الصادرات الوطنية وتطويرها بشكل مستمر وليس بشكل متقطع.

– العجز المزمن في الميزان التجاري، خاصة في السنوات الأخيرة، مما له آثار سلبية على ميزان المدفوعات الأردني.

العديد من منتجات الأردن وصادراته موجهة للأسواق العربية. وإذا ما تم استبعاد منتجات الفوسفات والبوتاس، فإن معظم صادرات ألاردن ضعيفة من حيث إمكانية الوصول إلى ألاسواق غير العربية. ومن شأن ذلك أن يهدد الصادرات الأردنية التي تركز صادراتها ومنتجاتها على الأسواق العربية الدولية.

العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية

أوجزت وزارة الصناعة والتجارة العقبات التي تواجه الصادرات الأردنية. وأشارت الوزارة إلى أن الصادرات الخارجية للأردن تتأثر بعدة عوامل مختلفة أهمها:

1 – عدم الاستقرار السياسي:

حالة من عدم الاستقرار في الدول المجاورة مثل العراق وسوريا وإغلاق الحدود أمام التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. صعوبة إجراءات نقل الصادرات لبعض الدول العربية:

وقد ساهم عدم وجود طرق منتظمة بين ميناء العقبة وموانئ العديد من البلدان العربية في جعل النقل البري الوسيلة الوحيدة لنقل المنتجات. وهذا يعني أنه من الصعب الحصول على تأشيرات الدخول من خلال البلدان التي تمر فيها البضاعة في طريقها إلى البلدان المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات التفتيش والإجراءات الإدارية المفرطة على الحدود(التل، 2002).

3- الظروف الاقتصادية السائدة في الدول العربية:

فالظروف الاقتصادية لها تأثير كبير على الصادرات الوطنية لأي بلد، حيث تميل الصادرات الأردنية إلى الوصول إلى الأسواق الدولية حيث توجد موارد مالية كبيرة بدلا من الأسواق المالية ذات الموارد القليلة.

4- أثر الرسوم الجمركية على الصادرات الوطنية:

إن بلدان العالم في العصر الحالي تتحرك لتحرير التجارة، التي تشمل الرسوم الجمركية، من أجل تنمية اقتصادها والتجارة الخارجية. وتستخدم البلدان هذه الاجراءات للتأثير على السياسات الاقتصادية، والتأثير على العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى، واستخدامها كأداة لجمع الإيرادات الحكومية. وقد استخدم الأردن الرسوم الجمركية كأداة للتأثير على التجارة الخارجية للأردن للصادرات والواردات، ولكنه لم يستخدمها بشكل سليم في تنمية الاقتصاد الوطني. في الآونة الأخيرة، شهد العالم تغييرات اقتصادية كبيرة، ومن المفترض أن مزيج الضرائب (الرسوم الجمركية وضريبة الدخل والضرائب الأخرى) لاستخدامها بطريقة متوازنة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة، وكذلك إلغاء من الرسوم الجمركية على الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي كان الأردن عضوا فيها منذ العام (2000) (وزارة الصناعة والتجارة، 2016).

3-3:أساليب تشجيع الصادرات الأردنية

قد قامت الحكومة الأردنية برعاية قطاع التصدير باتباع سياسات وإجراءات معينة مثل تسهيل الإجراءات الجمركية للصادرات وضمان الصادرات والدخول في اتفاقيات شراكة تجارية مع الدول العربية والأجنبية والسياسات والإجراءات التي تعزز الصادرات الوطنية (طلافحة، 2005):

1.البنية التحتية:

يعتمد تعزيز تنمية الصادرات الوطنية في أي بلد على كفاءة البنية التحتية مثل الكهرباء وشركات النقل ووسائل الاتصال. ولذلك، فإن خفض تكاليف العناصر المشاركة في السلع التصديرية سيخفض أسعار الصادرات وبالتالي يزيد من القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

2.الإجراءات النقدية:

تعرض الاقتصاد الأردني في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، مثل بقية المنطقة، لظروف اقتصادية صعبة للغاية، بما في ذلك انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى، مما أدى إلى تخفيض موارد العملة الصعبة في الأردن. اتخذت الحكومة الأردنية عددا على استعادة الاستقرار النقدي وإعادة بناء احتياطيات البنك المركزي وتشجيع الاستثمارات ودعم الصادرات الوطنية والحد من الواردات مثل الإجراءات الاقتصادية والمالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.الإجراءات الاقتصادية

قد اتخذت الحكومة قرارا بإلغاء حماية الإغلاق والاستعاضة عنه بالحماية الجمركية، وهذا القرار من قبل الحكومة الأردنية سيزيد من المنافسة بين المنتج الأجنبي والمنتج المحلي لأن الإلغاء سيجبر المنتجين المحليين على تحسين جودة وجودة منتجاتها بحيث يمكن أن تتنافس مع جودة عالية.

4.الإجراءات المالية

قد اعتمدت الحكومة الأردنية في تطويرها الوطني للصادرات سياسات مالية مختلفة منها:

- **دعم الصادرات:** تعد طريقة الدعم غير المباشر من أكثر الطرق استخداما لدعم الصادرات وتشجيع التنمية في الدول النامية، وخاصة حيث يتم تقديم الدعم للصناعات في كيفية مساعدتها على خفض تكلفة الإنتاج، وهذا سيمكنها لمواجهة المنافسة الخارجية في الأسواق الدولية.

- **سياسة سعر الصرف:** من أهم العناصر التي تحفز الصادرات الوطنية وتقلل الواردات الأجنبية وبالتالي تحسن الميزان التجاري هو سعر الصرف، حيث أن تأثير تخفيض سعر الصرف على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، والحد من تأثير على الزيادة في تكلفة الواردات، والتي من شأنها أن تقلل من رغبة الاستيراد.

- **نظام الدخول ونظام التعريفة الجمركية:** اعتمد الأردن نظام دخول مؤقت ونظام تعريفة جمركية لتشجيع الصادرات الوطنية. وبموجب هذه اللوائح، يسمح للصناعيين بدخول المواد الخام والبضائع إلى الأردن مقابل ضمان يتعهد المستورد بتصنيعه لأغراض التصدير. عملية التصنيع والتصدير يمكن للمستورد استرداد أعلى الرسوم المدفوعة (البنك المركزي الأردني، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نبذه عن شركات الأدوية الصناعية المساهمة العامة الأردنية

نشأت صناعة المستحضرات الصيدلانية بمعناها الحديث وازدهرت نتيجة الاكتشافات العلمية التي سجلتها الشركات باعتبارها براءات اختراع واحتكرت عددا من الأسواق الهامة التي عادة ما تكون كافية لتحقيق ربح مربح مما ساهم في جعل هذه الصناعة واحدة من أكبر الصناعات في العالم. الشركات المتعددة الجنسيات التي تصل منتجاتها إلى معظم أنحاء العالم ولها تأثير كبير في مراكز صنع القرار حتى في القوى العظمى. وكان لهذه الشركات تأثير كبير على صياغة واعتماد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. فالبنية التحتية للبحث العلمي في معظم البلدان النامية ضعيفة وتفتقر إلى العديد من الموارد المادية والتكنولوجيا. وتشعر البلدان الصناعية بالقلق إزاء عدم نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية. الأدوية في حالة الامتثال الكامل لاتفاقيات حقوق الملكية. (الكيلاني، 2006).

تشكل الصناعة مكانا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم النامي. وبالإضافة إلى كونه منتجا طبيعيا وتلقائيا للتنمية الاقتصادية ونمو الدخل والإنفاق، فهو أحد مكونات التنمية وأساسيات النمو الاقتصادي. وتساهم الصناعة في خلق وتوفير فرص العمل والعمالة للوفرة الوفيرة في معظم البلدان النامية، فإن التصنيع يمتص العمالة الزائدة في اقتصاداتها، ويلبي الإنتاج الصناعي الاحتياجات المحلية للسلع والمنتجات والسلع الوسيطة ورأس المال.

ليس هناك شك في أن إدارة الشركات الصناعية في القطاع الصيدلاني تهدف إلى أخذ زمام المبادرة والقيادة من خلال تسويق منتجاتها وتحقيق نسبة عالية من الأرباح عن طريق خفض تكاليف منتجاتها مع الحفاظ على جودة السلعة. ويمكن تحقيق هذا الطلب من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحث والتطوير. لتحقيق أرباح معقولة للحفاظ على نمو الشركة والاستمرارية وزيادة حجم مبيعاتها (عزت،2014).

قد خلصت دراسات تجريبية عديدة إلى أن النمو السريع في الصادرات يسرع النمو الاقتصادي، وقد أثبتت تجارب البلدان النامية التي اعتمدت سياسات لتشجيع الصادرات أنها تشكل النمو الاقتصادي بشكل أسرع مما هي عليه في إطار سياسات الاستعاضة عن الواردات أو غيرها من السياسات.

وفي الثمانينات، عانى الاقتصاد الأردني من صعوبات اقتصادية وسياسية. وقد انعكس ذلك في تراجع تحويلات العاملين الأجانب وتراجع حجم المعونات العربية والزيادة المتزامنة في عجز الموازنة وميزان المدفوعات والتوسع في استخدام احتياطيات العملات الأجنبية والأزمات الداخلية في وفي عام 1989، جعلت هذه الشروط الأردن يعتمد سياسة اقتراض لتغطية النقص في مدخراته المحلية وتلبية احتياجاته من العملات الأجنبية. ونتيجة لهذه التدابير، ازدادت أعباء القروض ارتفاعا ملحوظا في نهاية القرن الماضي، وكان ذلك في ميزان المدفوعات (جريج و نايف،2015).

حازت صناعة الأدوية الأردنية على شهادات الجودة التي تعتمد على ثقة أسواق التصدير بمنتجاتها ونمو مبيعاتها. وتصدر المملكة 80٪ من إنتاجها الصيدلاني، أي ما يعادل 622 مليون دينار سنويا، مما يجعل الأردن البلد الوحيد في المنطقة الذي يصدر أكثر مما يستورده. تأسست في عام 1962، تم تصديرها إلى نحو 75 سوقا في أنحاء مختلفة من العالم ليكون منتج وطني مع التميز العابر للحدود. وبلغت نسبة الصادرات الدوائية الأردنية 10.5٪ خلال النصف الأول من العام الحالي لتصل إلى 311 مليون دينار مقابل 282 مليون دينار خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النصف الأول من العام لتصل 2018 إلى 622 مليون دينار مقابل 562 مليون دينار خلال العام 2012. أشار مازن طنطش ممثل قطاع الصناعات الطبية والإمدادات الطبية في غرفة صناعة الأردن في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية (البتراء) أن صناعة الأدوية الأردنية هي أعلى صناعة من حيث القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، تقوم صناعة الأدوية الأردنية على نقاط القوة الذاتية التي يمكن أن تتغلب على التحديات والصعوبات وتحمل الصدمات والمتغيرات وتحقق النجاح على أساس عقود من الخبرة في البحث والتطوير وإعادة التأهيل والإدارة والرقابة. ويبلغ حجم سوق الدواء في الأردن حوالي 450 مليون دينار سنويا، منها 100 مليون دينار للقطاع الحكومي، حيث تشتري الأدوية الأردنية 70٪ من حيث الوحدات التي تساوي 25٪ من التكلفة الإجمالية.

أن قطاع المستحضرات الصيدلانية والطبية يعد ركيزة أساسية في القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام حيث تعتبر صناعة الأدوية الأردنية رائدة في المنطقة وحققت العديد من الإنجازات مشيرا إلى أن السمة الأكثر تميزا في يعتمد هذا القطاع على الكفاءات الأردنية على مختلف المستويات الإدارية والتقنية ويشكل أكثر من 99 من إجمالي عدد العاملين المقدر وعددهم حوالي 12 ألف عامل ثلثيهم من الدرجة الأولى في حين بلغت نسبة مشاركة العاملات في القطاع هو أكثر من 37٪.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (Sarkar,2017)، كما يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات للدولة.

وعلى الرغم من أن الأردن محاط بأكبر احتياطيات النفط الخام في العالم، إلا أنه ليس لديه أي نفط خام. ولذلك فإن واردات النفط الخام هي أحد المصادر الرئيسية لاستنفاد النقد الأجنبي للاقتصاد الأردني. وللأردن كميات كبيرة من الفوسفات والبوتاس، ولكن هذه المنتجات، شأنها في ذلك شأن غيرها من المواد الخام، تخضع لتقلبات الأسعار. يواجه الأردن نقصا حادا في الموارد المائية، مما يجعل القطاع الزراعي عرضة للجفاف من وقت لآخر. وضعف الإمكانات الصناعية في الأردن. لذلك، يعتبر قطاع الخدمات القطاع الرائد في الاقتصاد الأردني، حيث تشكل حصة قطاع الخدمات أكبر حصة في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بين قطاعات الاقتصاد(السقا، 2010).

وبسبب قاعدة الموارد الضيقة، يعتمد الأردن إلى حد كبير على البلدان العربية المجاورة. ولهذا السبب، عانى الاقتصاد الأردني من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي ضربت المنطقة، خاصة بعد حرب الخليج عندما دخلت القوات العراقية الكويت وانتهت بحرب العراق عام 2003. في الأردن معرض لتقلب شديد مع أي صدمة خارجية، وخاصة عائدات السياحة، وعائدات التحويلات، والمساعدة الإنمائية، والدعم من البلدان النفطية المجاورة. وقد انقسم العالم العربي بعد حرب الخليج إلى معسكرين. وباعتبارها دولة مؤيدة للعراق، توقفت المساعدات المالية الأردنية للأردن، وأدت العقوبات الاقتصادية التي وافقت عليها الأمم المتحدة على العراق إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلحاق أضرار جسيمة بالقطاع الخارجي الأردني، معتبرا أن العراق هو الشريك التجاري الأردني الأول، فقد تأثرت أنواع مختلفة من القطاعات في الأردن، مثل النقل والزراعة والصناعة، وتأثر عدد السائحين إلى الأردن بشكل كبير(السقا، 2010).

خصائص الاقتصاد الأردني:

واقع وخصائص الاقتصاد الأردني

أ- القطاع التجاري

تبنى الأردن سياسة تجارية تقوم على الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة. كما بذل الأردن جهودا مكثفة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية من أجل زيادة فرص العمل وتحقيق الرفاهية لشعبها. وقد صاحبت هذه الجهود تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والدول العربية الشقيقة من خلال اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) واتفاقات التجارة الحرة.

كما اعتمد الأردن سياسة الانفتاح من خلال تعزيز آليات السوق وتشجيع المبادرات الفردية والإنجازات التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة الأنشطة الاقتصادية وتعميق الحرية الاقتصادية وخلق بيئة تنظيمية حديثة وتشجيع الاستثمار والإنتاج. كما دخل الأردن منظمة التجارة العالمية في عام 2000 ووقع اتفاقات تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وسنغافورة وكندا وتركيا. وأصبحت معظم التجارة صادرات أو معفاة من الرسوم الجمركية، مما زاد من حجم التجارة الدولية وأهميته في الاقتصاد الأردني. وترافقت الزيادة المستمرة في أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الأردني مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاحات الجارية من جانب الحكومة الأردنية في مجال تيسير التجارة وتحسين كفاءة عمل الهيئات ذات الصلة مثل الجمارك (حماد، 2011).

وفيما يلي أهم الإجراءات التي اتخذها الأردن لتعزيز دور القطاع التجاري العربي والدولي

عقد الأردن حلقة عمل في نهاية عام 2007 بالتعاون مع أمانة منظمة التجارة العالمية لتقييم الاحتياجات في مجال تيسير التجارة بمشاركة جميع الأطراف المعنية ومن خلال تشكيل فرق عمل لدراسة مختلف المقترحات المتعلقة بتيسير التجارة. والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، ومدى تطبيق هذه الإجراءات عند تصنيفها إلى أربع مجموعات: الامتثال، والمطابقة جزئيا، وغير المنطبقة، لا تنطبق.

وأظهرت نتائج تقييم الاحتياجات الوطنية أن الأردن يمتثل، الذي ينفذ حاليا نحو نصف الإجراءات الواردة في مقترحات الدول الأعضاء بشأن تيسير التجارة ويتوافق جزئيا مع ما يقرب من ثلث الإجراءات. وفيما يلي بعض أبرز الإجراءات التي تطبقها الجمارك الأردنية لتسهيل التجارة (حماد، 2011)

ب- بدأت دائرة الجمارك الأردنية بتطبيق نظام أسيكودا وهو نظام إلكتروني للمعلومات الجمركية في عام 1999 مما يساعد على تسريع عملية التخليص الجمركي وتسهيل الإجراءات.

ج – نظام النافذة الواحدة: تم تطبيق نظام النافذة الواحدة في العديد من المراكز الجمركية في الأردن، والذي يتطلب تعاون جميع الأطراف المعنية بمراقبة الحدود، وتم تشكيله للتغلب على أي صعوبات قد تنشأ أثناء تطبيق القائمة الذهبية: يشمل التجار الذين يستوفون معايير محددة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(30) شركة تستفيد من هذا البرنامج. ويذكر أن هناك ثلاثة حارات وفقا لمتطلبات فحص البضاعة وتأكيد الوثائق: الخط الأخضر، ورب الأصفر والأحمر والذراع.

دال – أتمتة المعاملات وحفظ البيانات: يتم إدخال تكنولوجيا المعلومات باستمرار في العمل الجمركي من أجل تبسيط وتسهيل إجراءات العملاء.

2- قطاع الخدمات (شوكاني، 2005):

ويشمل قطاع الخدمات في الاقتصاد الأردني المجالات والأنشطة التالية: النقل والاتصالات والسياحة وحركة التجارة العامة والخدمات المالية مثل وجود مؤسسات مالية مثل البنوك وشركات التأمين والخدمات المصرفية والمطاعم والفنادق والعقارات و خدمات تجارية. وتعزى عائدات هذه الأنشطة والمناطق إلى نسب مئوية مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي على حساب انخفاض مساهمة قطاعات إنتاج السلع الأساسية.

ويشكل قطاع الخدمات ثلثي إيرادات الأردن. وهي مقسمة إلى قطاعات التجزئة والاتصالات والسياحة والتعليم والصحة والتعليم والمالية والنقل وغيرها من القطاعات. وأكبر مساهم في الاقتصاد ودعم القطاعين الصناعي والزراعي هو صاحب العمل الرئيسي في الاقتصاد الوطني. أرباع الوظائف التي يولدها الاقتصاد. وهكذا، بلغت القيمة النقدية التي حققها هذا القطاع من الدخل في الاقتصاد الوطني خلال عام 2012 حوالي 15 مليار دينار، أي حوالي 21 مليار دولار. ومع ذلك، لا يزال قطاع الخدمات دون طموحات وإمكانات حقيقية. الشاهد في عدم الرضا عن أداء قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني حجم متواضع وقيمة الدخل المتولد في الاقتصاد الأردني في الوقت الذي قطاع الخدمات في مدينة دبي، على سبيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المثال، ما يقرب من 100 مليار $، مدينة يعتمد اقتصادها على استيراد العمالة الوافدة التي تتجاوز عدد السكان، ويولد قطاع الخدمات ما يقرب من 30 مليار دولار في لبنان، مع كل التحديات الأمنية والسياسية المستمرة. وفي الاقتصاد الصيني، الذي يعتقد البعض أنه اقتصاد صناعي في المقام الأول، يسيطر قطاع الخدمات على أكثر من 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويولد دخل سنوي يبلغ حوالي 4 تريليون دولار سنويا.

يتميز قطاع الخدمات في الأردن عن القطاعات الأخرى. أولا، هو القطاع الأكثر إنتاجية في البلاد، مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز 60٪، وخلال سنوات عديدة تصل إلى الثلثين.

والحقيقة الثانية هي أن هذا القطاع يعتمد على العنصر التنافسي الرئيسي للبلد، وهو المورد البشري. وهذا بدوره يؤدي إلى حقيقة أن قطاعاتها هي الأولى في حسابات القيمة المضافة، أي أنها تعتمد بشكل رئيسي على عناصر الإنتاج الأردنية، القطاع الذي يدعم البنية التحتية للطرق والكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها.

والحقيقة الثالثة هي أن قطاع الخدمات له علاقة متخلفة ومتخلفة مع جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وليس من العدل القول إن استمرار ونمو القطاعات الأخرى يعتمد على الخدمات المقدمة في هذا القطاع في مجالات التعليم والصحة والتمويل والنقل والسياحة والخدمات الحكومية وما إلى ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني الأردني

أ- القطاع الصناعي (الطعامنة، 2004):

ويعتبر قطاع الأغذية من أهم القطاعات الصناعية التي تحتل مكانة هامة وحصة سوقية عالية في السوق المحلية. وبلغت حصة الإنتاج المحلي من إجمالي حجم السوق 49٪، مما يعكس القدرة التنافسية والجودة للمنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات المستوردة. وهي تتمتع بجودة عالية من منتجاتها ولكن ليس لديها ما يكفي من الكفاية والثقة العالية في المستهلك المحلي.

ويؤدي قطاع الإنتاج الصناعي دورا رئيسيا ومحوريا في الاقتصاد الوطني لأي بلد. وهو تقريبا المعيار الرئيسي للحكم على تقدم الدولة. وفي الأردن، كما هو الحال في معظم البلدان النامية، لا يزال اقتصادنا يعاني من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي، وبمناسبة رغبتنا في تحقيق التنمية المستدامة ووضع البلد في صفوف البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، لا يزال قطاع الخدمات والتمويل والتجارة يؤدي دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني. الأردن لديه القدرة على توسيع دور قطاع الإنتاج الصناعي. تخزينها بالإضافة إلى خصخصة الثروة الوطنية مثل الفوسفات والبوتاس والصخر الزيتي واليورانيوم والنحاس وأملاح البحر الميت والرمال الزجاجية وغيرها من الموارد المعدنية. وستحقق هذه الاستثمارات القيمة المضافة المناسبة. وتسهم المشاريع التنموية بشكل كبير في معالجة البطالة وتجفيف الفقر وإعادة تأهيل وتدريب العمال الأردنيين واستبدال العمال المغتربين والاستفادة من المستويات التعليمية والثقافية التي يتمتع بها المجتمع الأردني مع مراعاة والتعديلات الأساسية المطلوبة في المناهج والمعلومات وتحفيز الشباب على اتباع المنهج العلمي في البحث والدراسة وتوجيه السيولة الضخمة المتاحة في البنوك المحلية نحو المشاريع الإنتاجية من خلال توفير جميع الحوافز لتحويل الموارد السرية إلى منتجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقيقية، في الناتج المحلي الإجمالي، بدلا من إهدار المال في المضاربة في الأسواق المالية، أو تجميدها في العقارات والأراضي، بدلا من تصدير المواد الخام باهظ الثمن.

إن الصناعة الأردنية التي تواجه حاليا شبح رفع أسعار الكهرباء مرة أخرى في بداية العام المقبل لديها خزان كبير مليء بمحركات النمو والحلول للتحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة، كل، ويعتقد الصناعيون أن الصناعة الوطنية لتوفير فرص العمل وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي، من ارتفاع الأسعار وتحقيق التنمية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية ودعم المجتمعات المحلية، ومساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني إلى 40 في المئة مباشرة أو بشكل غير مباشر، واحتياطيات المملكة من النقد الأجنبي بأكثر من 7 مليارات يدفع القطاع الصناعي نحو مليار دينار سنويا للعمال، والخزينة لديها أكثر من 1.1 مليار دينار في السنة من الضرائب على الإنتاج. ويعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات جذبا للاستثمار، حيث يمثل نحو 70٪ من حجم الاستثمارات المتدفقة إلى المملكة. ويبلغ رأسمالها المسجل حوالي 3.5 مليار دينار، في حين تمثل الصادرات 90٪ من إجمالي صادرات الأردن وتصل إلى مليار مستهلك في 120 دولة. وتشمل المنطقة الصناعية في شرق عمان مناطق ماركا وواحد وتارق وأبو علاء وحزام دا الدائري وانتصارها وبسمان وتضم 1860 منشأة معظمها صغيرة ومتوسطة الحجم توفر نحو 30 ألف وظيفة تحتل أغلبية العمالة المحلية.

وتقع المرافق القائمة في المنطقة الصناعية شرق عمان حيث تم إنشاء أول مصنع في عام 1961. في قطاعات البناء والأثاث والمواد الغذائية والهندسة والأجهزة الكهربائية المنزلية والبلاستيك والمنظفات والتعبئة والملابس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد اتسم الميزان التجاري الأردني بعجز دائم وعالي منذ عام 1970 بسبب الافتقار إلى الموارد الاقتصادية المتاحة في المملكة وضعف الصناعات. ويترتب على ذلك أثر سلبي على صادرات السلع الأساسية، بالإضافة إلى ضرورة استيراد العديد من السلع الأساسية لتغطية الاحتياجات المحلية.

ويعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (Sarkar,(2017 ، كما يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات للدولة. وينقسم الميزان التجاري إلى حالتين: الفائض التجاري أو العجز في الميزان التجاري. في الحالة الأولى، حجم السلع والخدمات التي صادرتها الدولة أكبر من حجم وارداتها، مما أدى إلى فائض في الميزان التجاري. وهذا يدل على أن البلد يتمتع باقتصاد مستقر. وفي الحالة الثانية، يقل حجم البلد عن حجم وارداته، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري (SEZER,2017)، الأمر الذي يقود البلاد إلى العمل على تقليص هذا العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة صادراتها أو تخفيض حجم الواردات من الخارج، وتمثل الجداول التالية كلا من الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري الأردني خلال فترات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (1)

الصادرات الاجمالية بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1994–2016)

السنوات: **1994 - 2016**، بلد : **المجموع (العالم)**				
تقسيمات الأصناف: **النظام المنسق ونظام الترميز (.H.S)**				
السنة	**مستوردات: القيمة سيف بالدينار الأردني**	**صادرات وطنية: القيمة فوب بالدينار الأردني**	**معاد تصديره: القيمة فوب بالدينار الأردني**	**المجموع الصادرات**
1994	53,805,731	91,293,704	5,391,214	96,684,918
1995	74,343,681	87,298,304	13,756,864	101,055,168
1996	72,228,648	103,850,596	25,838,834	129,689,430
1997	75,334,942	132,465,777	11,932,939	144,398,716
1998	79,987,073	100,978,885	6,047,924	107,026,809
1999	79,775,964	100,653,231	4,802,757	105,455,988
2000	87,822,405	110,135,789	6,590,796	116,726,585
2001	96,550,976	129,703,739	7,080,374	136,784,113
2002	107,402,807	142,786,464	11,213,062	153,999,526
2003	137,045,596	130,848,488	18,671,485	149,519,973
2004	152,354,658	158,136,495	15,387,436	173,523,931
2005	172,324,082	197,834,276	14,476,814	212,311,090
2006	191,392,431	210,183,680	11,869,769	222,053,449
2007	227,020,317	298,738,451	17,581,210	316,319,661
2008	295,573,649	352,823,055	25,444,001	378,267,056
2009	286,468,165	333,963,745	36,153,298	370,117,043
2010	314,108,524	421,749,270	64,303,549	486,052,819
2011	344,892,298	353,988,819	60,310,360	414,299,179
2012	349,726,190	381,909,428	65,565,703	447,475,131
2013	352,351,676	437,814,651	74,014,096	511,828,747
2014	365,121,883	423,676,029	43,751,120	467,427,149
2015	385,344,310	398,805,887	52,051,812	450,857,699
2016	418,595,831	467,675,090	43,193,938	510,869,028

_ المصدر: البنك المركزي الاردني

يلاحظ من الجدول رقم (1) ان الصادرات في الاردن خلال الفترة من (1994) الى (2016) حيث سيتم تقسيم فترة الدراسة الى فترات، خلال الفترة (1994–2013) بدأت بالارتفاع من (96,684,918) عام (2014) الى (467,427,149) وفي عام (2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفضت الى (450,857,699) وعادت للارتفاع خلال الفترة (2016) من (450,857,699) عام (2015) الى (510,869,028) عام (2016) .

الجدول (2)

الواردات الاجمالية بالألف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980-2015)

السنة	الواردات الاجمالية	السنة	الواردات الاجمالية
1980	715977	1998	2714374
1981	1047505	1999	2635207
1982	1142493	2000	325940
1983	1103310	2001	3453729
1984	1071340	2002	3599100
1985	1074445	2003	4072008
1986	580199	2004	5799241
1987	916330	2005	7442864
1988	1022469	2006	8187725
1989	1230010	2007	9722194
1990	1725828	2008	12060895
1991	1710463	2009	10107696
1992	2214002	2010	11050126
1993	2453625	2011	13440215
1994	2362583	2012	14733749
1995	2590250	2013	15667344
1996	3043556	2014	16280189
1997	2908085	2015	14537182

** المصدر: البنك المركزي الاردني

يلاحظ من الجدول رقم (2) ان الواردات في الاردن خلال الفترة من (1980) الى (2015) حيث سيتم تقسيم فترة الدراسة الى فترات، خلال الفترة (1980-1985) بدأت بالارتفاع من (715977) عام (1980) الى (1074445) عام 1985 وفي عام (1986)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفضت الى (850199) وعادت للارتفاع خلال الفترة (1987 –1990) من (916330) عام (1987) الى (2453625) عام (1990) وفي عام (1991) انخفضت لتصل (2362583) وخلال الفترة من عام (1992–1997) ارتفعت ففي عام (1992) كانت (2214002) واستمرت بالتزايد الى ان وصلت في عام (1997) لـ(2908085) وعادت للانخفاض في العامين (1998 و 1999) لتصل الى (2635207) في عام (1999)وخلال الفترة (2000–2014)عادت الواردات للارتفاع بشكل ملحوظ من (3259404) عام (2000) لتصل (16280189) عام (2014) وفي عام (2015) عادت للانخفاض مرة اخرى لتصل (14537182)

الجدول (3)

العجز في الميزان التجاري الاردني بالالف دينار اردني خلال الفترة الواقعة ما بين (1980–2015)

السنة	العجز في الميزان التجاري الاردني	السنة	العجز في الميزان التجاري الاردني
1980	595870	1998	1167992
1981	878479	1999	1583854
1982	956912	2000	2178587
1983	943225	2001	2101359
1984	810285	2002	2042412
1985	819099	2003	2396933
1986	624584	2004	3492515
1987	667557	2005	4872642
1988	696780	2006	5258415
1989	695904	2007	6538487
1990	1113575	2008	7629782
1991	1111836	2009	6528530
1992	1580247	2010	6833178
1993	1762344	2011	8634342
1994	1568664	2012	9984179
1995	1585716	2013	10862110
1996	2003755	2014	11117160
1997	1840921	2015	9739599

**المصدر: اعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (3) ان العجز في الميزان التجاري الاردني خلال الفترة من (1980) الى (2015) حيث سيتم تقسيم فترة الدراسة الى فترات، خلال الفترة (1980–3198)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـدات بالارتفـاع مـن (595870) عـام (1980) الـى (943225) عـام 1983 وبـدأت بالانخفاض خلال العامين (1985/1984) انخفضت الى (819099) وعادت للارتفاع خلال الفترة (1986 –1996) من (624584) عام (1986) الى (2003755) عام (1996) وفي الاعـوام (1999/1997) انخفضـت لتصـل (1583854) وخـلال الفتـرة مـن عـام (2000–2014) ارتفعت ففي عام (2000) كانت (2178587) واستمرت بالتزايد الى ان وصلت في عام (2014) لـ(11117160) وعادت للانخفاض في عام (2015) عادت للانخفاض مرة اخرى لتصل (14537182).

الشكل(1)

العجز في الميزان التجاري الاردني

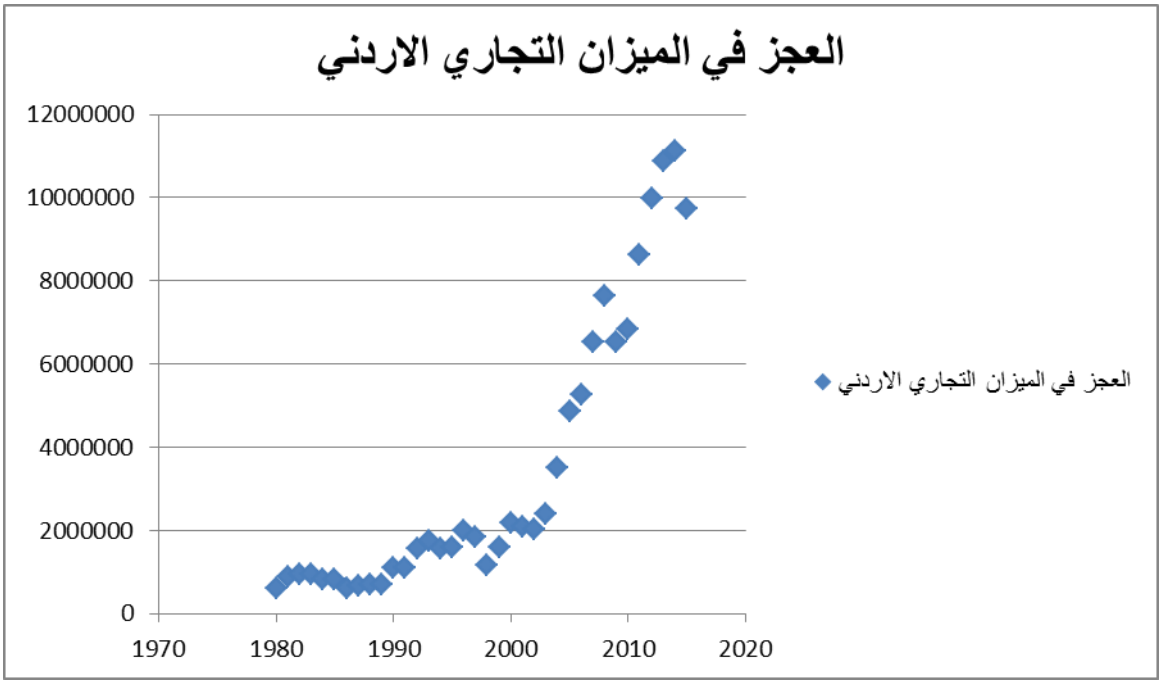

ويبين الرسم البياني رقم (1) التطور في العجز في الميزان التجاري الاردني خلال فترة الدراسة (1980– 2015) ويلاحظ وجود مجموعة من النقاط الحرجة خلال فترة الدراسة اهمها خلال الفترة (2003–2008) حيث ارتفع العجز ففي الميزان التجاري بشكل كبير نتيجة لارتفاع عدد سكان الاردن الناتج؛ مما ادى الى زيادة المستوردات الاردنية لتغطية حاجياتهم والذي الدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لزيادة العجز في الميزان التجاري الاردني وكمان ان العجز عاد للزيادة خلال الفترة (2011-2015) نتيجة عن الحروب التي تجري في المنطقة.

الدراسات السابقة:

فيما يلي أحدث الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، تنازليا حسب الترتيب الزمني:

الدراسات العربية:

1- دراسة (المجالي،2015) بعنوان" أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (1980 - 2011)"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (1980 - 2011). وقد استخدم نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد لتقدير العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري. تم استخدام أدف لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، مما يدل على أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند نفس مستوى تلك المتغيرات على الاختلاف الثاني. استخدم اختبار الزنجبيل السببي لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد تبين أن العلاقة كانت في اتجاه واحد بين متغيرات الدين العام والعجز في الميزان التجاري. تم استخدام اثنين من أدوات التقدير الأساسية: تحليل مكونات التباين ودالة استجابة التفاعل للعثور على التأثير بين المتغيرات خلال التباطؤ الأمثل للنموذج.

وأظهرت الدراسة أن هناك تأثيرا سلبيا للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري. وهذا ما يفسر استهلاك الأموال المقترضة بدلا من توجيهها إلى استثمارات منتجة. ومع ذلك، ونظرا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لانخفاض الطلب على القروض الخارجية، فإن الأثر لن يستمر طويلا ولن يكون ذا دلالة إحصائية على المدى الطويل. على القروض الأجنبية.

2- دراسة (جريج و نايف،2015) بعنوان" مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي(STED) قطاع الصناعات الدوائية"

هذه الدراسة هي ملخص لنتائج تطبيق منهجية التجارة والتنويع الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية في صناعة المستحضرات الصيدلانية في الأردن. وقد صممت هذه المنهجية لدراسة احتياجات المهارات الحالية والناشئة في قطاعات التجارة الدولية، ووضع استراتيجية عملية لتطوير المهارات من أجل نجاح السوق في المستقبل وتحقيق أقصى قدر من العمل اللائق اللائق. وتشمل الجوانب التقنية للمنهجية الكثير من البحوث المكتبية، بما في ذلك تحليل مجموعة واسعة من الإحصاءات، وإجراء مسح لأرباب العمل في القطاع وإدماج نتائج هذا البحث في تحليل يستند إلى الإطار التحليلي للمهارات التجارية والاقتصادية تنويع. وقد تم الحصول على الإحصاءات بشكل رئيسي من دائرة الإحصاءات العامة مع بعض البيانات الخاصة التي قدمها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (مشروع المنار) واستمدت الإحصاءات التجارية من دائرة الإحصاءات والخطة التجارية لمركز التجارة العالمي. وكثيرا ما تستخدم البيانات المتعلقة بتجارة المخدرات الأردنية المستمدة من مصادر إدارية في هذا القطاع، بيد أن أصحاب البلاغ رأوا أن إدراجها في التقرير سيضيف تعقيدا لا لزوم له إلى التحليل وإحصاءات التجارة المقدمة بعملة المصادر التي أخذت منها ، الدينار الأردني مربوط بالدولار الأمريكي بسعر 0.709 دينار أردني لكل دولار أمريكي، يكون واضحا للقارئ كيفية التحويل بين العمالتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دراسة (عزت،2014) بعنوان" انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في مصر و أثره على أداء الصادرات الصناعية : دراسة قياسية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقي المتحقق عن مستواه التوازني خلال الأجل الطويل – حال وجوده – على تنافسية الصادرات الصناعية المصرية. وقد تم استخدام عدد من النماذج القياسية للفترة 1970–2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود هذا الانحراف. وكانت السمة الغالبة، وخاصةً، منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر هو تقييم العملة بأعلى من قيمتها over–valuation؛ وهو ما يتسق مع حالة غالبية الدول النامية. كما تأكد الأثر السلبي لوجود هذا الانحراف على تنافسية الصادرات الصناعية المصرية.

4- دراسة (عبيد، 2014) بعنوان " محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986 - 2007) "

قام البحث على فرضية أساسية تمثلت في أن كلاً من الدخل المحلي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والدخل العالمي الحقيقي معبراً عنه بالناتج العالمي الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي وعرض النقود الحقيقي بالمفهوم الواسع تعد محددات أساسية للميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986 – 2007). كما أشتمل البحث على فرضيتين فرعيتين، هما: وجود تأثير إيجابي لكل من الناتج العالمي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري الحقيقي. وجود تأثير سلبي لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقود الحقيقي بالمفهوم الواسع على الميزان التجاري الحقيقي. وتمثل هدف البحث في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي قام عليها، من أجل تحديد أهم محددات الميزان التجاري، وطبيعة العلاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين كل متغير والميزان التجاري. وقبل اختبار النموذج، تم اختبار مدى سكون أو عدم سكون بيانات السلسة الزمنية لمتغيرات النموذج، من خلال تطبيق اختبار جذور الوحدة، واعتماداً على اختبار (ديكي – فولر) المتعدد، اتضح استقرار بيانات السلسة الزمنية وعدم احتوائها على جذر الوحدة. ولاختبار الآثار طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والميزان التجاري، تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. إذا أظهرت نتائج القياس، صحة الفرضية الرئيسية للبحث مع الأخذ في الاعتبار عدم تأثر الميزان التجاري بالتغيرات في العرض النقدي. كما اتضح من النتائج صحة الفرضية الفرعية الأولى وعدم صحة الفرضية الفرعية الثانية، حيث لوحظ وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والميزان التجاري الحقيقي.

من هنا يمكن القول بأن منهجي المرونات والإنفاق قد فسرا التغييرات طويلة الأجل التي حدثت في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1986 – 2007)، وبالتالي يمكن تصحيح مشكلات الميزان التجاري من خلال السياسات الخاصة بالدخل، وعرض معدلات الصرف.

5- دراسة (شطناوي،2013) بعنوان " الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1980 – 2010)"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاردن خلال الفترة (1980–2010). وتم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتبين أن هذه المتغيرات غير ساكنة بمستوياتها ولكنها تصبح ساكنة عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى، كما تم تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، واختبار جرينجر للسببية، وتوصلت الدراسة بشكل عام إلى أن هناك علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين الصادرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية والناتج المجلي الإجمالي الحقيقي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين كل من رأس المال والعمل على النتائج المحلي الإجمالي يسببها رأس المال والعمل.

7- دراسة (النسور، 2009) بعنوان " الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر عوامل تعزيز التنافسية وفق نموذج العالم بورتر(porter) في التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة بخمسة محاور رئيسة وهي(ظروف الطلب، ظروف الإنتاج العرض الاستراتيجيات التنافسية، الصناعات التزويدية، دور الحكومة الداعم للتنافسية)، وقد تبع كل متغير مستقل مجموعة من العوامل الداعمة له والتي تم اعتمادها ايضا كمتغيرات مستقلة، أما متغيرات الأداء التنافسي(كمتغيرات تابعة) فقد تم تجزئتها إلى جزئين، الأول يتعلق بمؤشرات مالية واقتصادية نمو في القيمة المضافة، تحسن في معدلات العائد على الاستثمار، نمو الحصة السوقية، نمو المبيعات، ارتفاع أرباح التصدير، ارتفاع معدلات الأرباح (والثاني بمؤشرات تتعلق ببناء الميزة التنافسية) اختراق أسواق جديدة، ابتكار منتجات جديدة، طرح أكثر من منتج، المكانة المميزة للشركة، تحقيق براءات اختراع، تنوع أساليب العمل. وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات الأدوية الأردنية لعام 2008 والبالغ عددها (15) شركة، تم اختيار (12) شركة كوحدات معاينة أولية، أما وحدات المعاينة الثانوية فهي تمثل المستجبين للدراسة في كل شركة، والبالغ عددهم 170 مستجيبا مثل مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد (77) استمارة صالحة للتحليل تم إخضاعها لتحليل التباين متعدد المتغيرات، وانطلاقا من نتائج اختبار الفرضيات، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: تبين وجود علاقة إيجابية بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسات التسويقية(أحد عناصر محور الطلب) التي تتبناها شركات الادوية الاردنية والأداء التنافسي لشركات الادوية الاردنية.

8- دراسة (محفوظ، 1999) بعنوان "تنمية الصادرات وأثرها في تحسين وضع الميزان التجاري في الجمهورية اليمنية"

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل أهمية ودور الصادرات في الاقتصاد اليمني ومساهمتها في تنمية الناتج المحلي الإجمالي، وإضافة إلى دراسة وتحليل الميزان التجاري اليمني والتركيب السلعي للصادرات اليمنية، واتجاه الصادرات نحو الكتل الدولية المختلفة، وذلك خلال الفترة 1990-1996م إلى جانب عرض سياسة الصادرات اليمنية والمشكلات التي تعيق طريق تنمية الصادرات اليمنية، استخدام الدراسة المنهج الاستقرائي في جميع البيانات والمعلومات وتحليل الميزان التجاري اليمني والهيكل السلعي للصادرات اليمنية، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج تساعد على تنمية صادرات الجمهورية اليمنية.

الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (Branstetter, Lee and Chen, Jong-Rong, 2005) بعنوان: " The impact of technology transfer and R & D on productivity growth in Taiwanese industry ".

هدفت الدراسة إلى قياس المنافع التي تتحقق من الإنفاق على البحوث والتطوير. وتكونت عينة الدراسة من (67) شركة. واستخدمت الدراسة اسلوب المنهج الوصفي وأظهرت النتائج إلى أن زيادة قدرها دولار واحد في المتوسط في نفقات البحوث والتطوير تؤدي إلى زيادة قدرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولارين في الأرباح وإلى زيادة قدرها خمس دولارات في القيمة السوقية لأسهم المنظمة. وأوصت الدراسة بضرورة توفير معلومات ملائمة عن البحث والتكاليف والربحية بشكل سريع وبصورة غير مكلفة.

2- دراسة Frederic Warzynski (2010) بعنوان " The Impact of Research and Development on Quality, Productivity and Welfare "

هدفت الدراسة إلى تقديم منهجية للإجابة عن السؤال الذي يدرس الطلب والطلب على الإنتاج للشركات متعددة المنتجات والتي تستخدم بيانات تفصيلية من الدنمارك حول مستوى منتجات الشركة . وقد استخدمت الدراسة نموذج الطلب على الخيارات المتميزة والذي يستمد قاعدته من بيري ليفنسون، (Pakes، 1995) . وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين الجودة (الكفاءة الفنية) وأبحاث وتطورات المنتج (العملية) وبعدها تحفيز تأثير الزيادة بنسبة 1% في النفقات على الأبحاث والتطويرات على المستهلك وفائض المنتجات. وقد وجدت الدراسة أن هناك القليل من الأبحاث والتطويرات من وجهة نظر المجتمع في حين أنه من وجهة نظر الشركات، هناك إنفاق كافي على الأبحاث والتطويرات. وأوصت الدراسة على بضرورة أن البحث والتطوير للمنتجات للعمل على تحقيق الميزة التنافسية بالتالي تحقيق أرباح أكثر.

3- دراسة (Hajiheydari & Dastgir & Soltani ,2011) بعنوان : " The Effect of Research and Development Costs on the Profitability of Pharmaceutical Companies"

هدفت هذه الدراسة الى دراسة فعالية تكاليف البحث والتطوير على ربحية شركات الأدوية وكان سبب هذه الدراسة بأن التكاليف المنفقه على البحث والتطوير عالية جداً تصل الى 24%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدخل السنوي مما دفع مديري الشركات للتظر اليها على أنها مضيعه للموارد وغير مدركين لمدى جدواها وفوائدها . وكان مجتمع الدراسة جميع شركات الأدوية الكبيرة ومتعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم، وتم أخذ عينة الدراسة من 20 شركة من الشركات الدوائية الكبيرة ومتعددة الجنسيات بناءً على بيع هذه الشركات. واستخدم في التحليل نموذج الانحدار أحادية المتغير لتحليل النتائج وفحص الفرضيات. توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة ايجابية قوية بين تكاليف البحث والتطوير وأرباح الشركات ، والى أن تكاليف البحث والتطوير تقود لزيادة المبيعات في هذه الشركات وكانت توصيات الدراسة بأن تقوم الحكومات بإعفاء الشركات التي تقوم بعمليات البحث والتطويرمن الضرائب لتعويض خسائر البحث والتطوير بوجهة نظر المدراء ، كالحكومة الاسترالية التي تقوم باعفاء ضريبي لأنشطة البحث والتطوير التي شجعت الشركات على الاستثمار لهذه الأنشطة.

4- دراسة(Hilmi Et al., 2013) بعنوان " Measuring and Reporting Cost of Quality in a Turkish Manufacturing Company: A Case Study in Electric Industry".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقاييس تكاليف الجودة المتبعة في الشركات الصناعية في محاولة لخفض تكاليفها من أجل البقاء والاستمرارية والتنافس، وتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليل حيث تم اعداد استبانة لجمع البيانات من المحاسبين في الشركات الصناعية التركية والتي أظهرت نتائجها أن الشركات الصناعية التركية لا تهتم بقياس تكاليف الجودة على نحو ملائم، كما أن نظام متابعة الجودة في هذه الشركات غير فعال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مميزات الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها بأنها تقف على أثر صادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري من خلال تحليل البيانات المالية ومقارنة هذه العناصر في قوائم مالية متتالية لعدة سنوات لقطاع الصناعات الدوائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- **المصادر الثانوية:** التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

- **المصادر الأولية:** والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson &Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller)وفليبسبيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (PP)(1988). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة ، وهذه الفروض هي كما يلي:
- اختبار الاستقرارية
- اختبار الارتباط الذاتي
- اختبار تجانس التباين للأخطاء

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (4) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى،حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التـي تـنص علـى عـدم وجـود جـذر الوحـدة إي أن السلسـلة الزمنيـة لمتغيـرات الدراسـة أصـبحت مستقرة.

جدول رقم (4) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	PP	النتيجة
الصادرات الدوائية	**المستوى**	0.9290	0.9527	**غير مستقرة**
	الفرق الأول	0.0001	0.0001	**مستقرة**
الميزان التجاري	**المستوى**	0.7488	.7849	**غير مستقرة**
	الفرق الأول	0.0426	0.0474	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

- **اختبار الارتباط الذاتي**

تـم اسـتخدام اختبـار Breusch–Godfrey للتأكـد مـن عـدم وجـود ارتبـاط ذاتـي بـين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(5) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

جدول(5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch–Godfrey Serial Correlation		Probability
F–statistic	1.4532	0.3532
Obs–R–square	3.4532	0.1452

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(6) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء .

جدول(6) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedaticity Test Breusch-Pagan-Godfrey		probablity
F-Statistic	2.6743	0.175
Obs-R-square	4.0143	0.134
Scaled explained	0.364	0.836

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان قياس أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن

تم اعتماد النموذج القياسي التالي :

$$trba = \beta_0 + \beta_1 exm + U$$

حيث :

المتغير تابع

trba : الميزان التجاري

المتغير المستقل

exm : صادرات الصناعات الدوائية

β_0 : مقطع الانحدار

β_1 : معامل الانحدار لقياس اثر صادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري

U : الخطاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

سيتم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة وذلك من خلال اختبار فرضياتها:

فرضية الدراسة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لصادرات الصناعات الدوائية في الميزان التجاري في الأردن

الجدول (7) يبين نتائج الانحدار، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سلبي معنوي لصادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -1.96E-05، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة 1% في صادرات الصناعات الدوائية يودي إلى انخفاض في الميزان التجاري بمقدار -1.96E-05 %، وبالتالي يتم **رفض فرضية الدراسة** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لصادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري، **وقبول الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لصادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري. كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 91% من التغيرات في الميزان التجاري تعود إلى الصادرات الصناعات الدوائية. كما يتبين من خلال قيمة ال F ومعنويتها ان النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول(7) نتائج الانحدار

		Dependent Variable: TRBA		
		Method: Least Squares		
		Date: 10/28/17 Time: 10:02		
		Sample: 1994 2016		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1143	1.647613	392.3716	646.4765	C
0.0000	-15.46911	1.26E-06	-1.96E-05	EXM
239.2933	F-statistic		0.919322	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.915480	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي :

– إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

- وجود تأثير سلبي معنوي لصادرات الصناعات الدوائية في الميزان التجاري، حيث بلغ قيمة معامل التأثير1.96E-05- ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1%من التغير في صادرات الصناعات الدوائية يودي إلى1.96E-05- من التغير في الميزان التجاري، وبالتالي يتم **رفض فرضية الدراسة** لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى (0.05 = α) لصادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري، **وقبول الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لصادرات الصناعات الدوائية على الميزان التجاري، بمعنى إن زيادة الصادرات الدوائية تخفض العجز في الميزان التجاري كونها جزء من الصادرات وزيادة الصادرات تودي إلى انخفاض أو تحسين في الميزان التجاري
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 91% من التغيرات في الميزان التجاري تعود إلى لصادرات الصناعات الدوائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

استنادا إلى النتائج المذكورة أعلاه، توصي الدراسة بما يلي:

1 – الاستفادة من صادرات شركات الأودية لتنمية الصادرات وتنويعها.

2 – تمويل الميزان التجاري مع المصادر الداخلية وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية.

3. توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول أثر الشركات الصناعية في الأردن واستخدام أساليب معيارية متقدمة ودراسة علاقتها مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

4– الحاجة إلى توظيف صادرات الشركات الصناعية في تحسين مستوى المعيشة ومستوى دخل المواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

المراجع العربية:

أبو زعيتر، باسل جبر حسن (2006): **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين.

البنك المركزي الأردني، 2016.

التل، قاسم محمد .(2002). "**التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

جريج، كورنيليوس؛ نايف، محمد.(2015). مهارات التجارة والتنوع الإقتصادي (STED) قطاع الصناعات الدوائية الأردن، المكتب الاقليمي للدول العربية.

شطناوي، ميس عوض.(2013). الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1980 – 2010)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك

طلافحة، قصي محمد .(2005). "**الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية 1976 – 2002**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدوس، عبد العزيز .(2011). "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

عبيد، جمال محمود عطية.(2014). محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986 – 2007)، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي – مصر ،14(41)، 247 – 285.

عزت، أحمد (2014). انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازن ي في مصر وأثره على أداء الصادرات الصناعية: دراسة قياسية. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مصر، 28(3)، 213–264.

الكيلاني، عدنان (2006). **الصناعة الصيدلانية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مؤتمر الصناعة الدوائية العربية** ، شرم الشيخ – الاتجاة العربي لمنتجي الأدوية، 2006 .

المجالى، خالد على (2015). أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة من 1980 إلى 2011. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن، 30(4)، 283 – 310.

محفوظ، إبتهال عوض.(1999). **تنمية الصادرات وأثرها في تحسين وضع الميزان التجاري في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير، جامعة عدن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسور، عبد الحكيم عبد الله (2009): **الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية.

وزارة الصناعة والتجارة، 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

SARKAR, AMAL.(2017). THE EFFECT OF REAL EXCHANGE RATE ON INDIA'S TRADE BALANCE *CLEAR International Journal of Research in Commerce & Management.* Jul2017, Vol. 8 Issue 7, p32-37.

SEZER, Sevgi.(2017). The effects of real exchange rates and income on the trade balance: A second generation panel data analysis for transition economies and Turkey. *Theoretical & Applied Economics.* Summer2017, Vol. 24 Issue 2, p171-186.

Branstetter, Lee & Chen, Jong -Rong, (2006): The impact of technology transfer and R & D on productivity growth in Taiwanese industry: Microeconomic analysis using plant and firm-level data, *Journal of the Japanese and International Economies*, *Elsevier*, vol. 20(2), pages 177-192, June.

Frederic Warzynski, (2010): **The Impact of Research and Development on Quality, Productivity and Welfare, Amil Petrin University of Minnesota,** Twin Cities and NBER, Aarhus University

Hajiheydari Abdellah, Dastgir Mohsen and Soltani Asghar (2011) "The Effect of Research and Development Costs on the Profitability of Pharmaceutical Companies" , Dec2011, Vol. 3 Issue 8, p914.

Hilmi K; Zülküf Ç (2015). Measuring and Reporting Cost of Quality in a Turkish Manufacturing Company: A Case Study in Electric Industry *Journal of Economic & Social Studies* (JECOSS). Jul2013, 3 (2), p87-100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The impact of pharmaceutical industry exports on improving the trade balance in Jordan

student preparation

Ghazwan Shaker Jubouri

supervision

Dr. TORKI AL - FAWWAZ

Abstract

This study aimed at measuring the effect of pharmaceutical exports on improving the trade balance in Jordan. The study used simple linear regression and utilized time series data for the period 1990-2016. The study results revealed significant negative impact of pharmaceutical exports on the trade balance.

Keywords: Exports, Pharmaceutical Industries, Trade Balance, Jordan.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com